العدد (1912) السنة الثامنة - الأربعاء (22) أيلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تمثلات النهضة

طبيعة ثقافة النهضة في العراق ومعضلة الهوية

لم تصلنا أفكار النهضة الأوروبية، في البدء، مباشرة، بل من طريق وسائط؛ الوسيط التركي أولاً، والوسيط العربي ثانياً على عكس ما حدث في مصر، في سبيل المثال، والتي احتكت بالحضارة الغربية، للمرة الأولى، مباشرة وبزخم قوي، مع الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت في عام ١٧٩٨.

كان النزوع إلى النهضة في بلدان الشرق إما نتيجة الصدام الخاسر مع الغرب كما هو الحال مع الإمبراطورية العثمانية الداخلة في قرنيها الأخيرين بمرحلة الانحلال والأفول أو نتيجة صدمة الاستعمار التي فتّحت العيون على الوضع المزري ودرجة التخلف المهولة في دول الشرق المختلفة ومنها العراق. ولذا باتت النهضة غالباً مشروعاً للاقتداء بالغرب المستعمِر والتشبه به..

(الجزء الثالث)

سعد محمد رحيم

تقول فاطمة المحسن؛ "فالنهضة في كل بلدان الشرق، بما فيها تركيا، هي مشروع للتلاقي مع الغرب، مع أفكاره وفلسفاته ومخترعاته ومكتشفاته ونظمه ودساتيره، وكل ما يشكل حضارته الحديثة" ص٤١. أي أن ثقافة النهضة لم تتبلور وتنضج في العراق، وكذلك، غالباً، في بلدان الشرق الأخرى (منها البلدان العربية) نتيجة توافر شروط داخلية ترتبط بالتطور الاقتصادي، وصعود طبقة اجتماعية جديدة مع انهيار أسس عالم قديم وبناء أسس عالم أكثر تطوراً، في المنظور التاريخي، بل جاء بتأثير ظروف خارجية موضوعية، ولذا طُبعت تلك الثقافة بطابع رد الفعل أولاً، والاقتباس والتقليد ثانياً، والتهجين في ما بعد.

وعلى الرغم من تشابه السياق التاريخي العام للبلدان العربية إلاّ أن طبيعة ثقافة النهضة في العراق تختلف عنها في مصر وبلاد الشام، وكذلك تركيا، نظراً لاختلاف الظروف التاريخية وعوامل الجغرافية، منها بقاء العراق تحت الحكم العثماني المباشر، لقرون عديدة، وبُعدها النسبي عن بلدان الغرب، والسمة الطائفية والعشائرية الطاغية على علاقات أبنائه الاجتماعية. هذه العوامل وغيرها ستفضي إلى تأخر وبطء انتشار ثقافة النهضة في العراق.

من العبث إطلاق مفردة النهضة على حركة انعطاف اجتماعي وسياسي في مجتمع ما أو دولة ما إنْ لم ترافق ذلك اهتزازات وانقلابات وتغيرات في القيم والمعتقدات وأشكال النظم والعلاقات داخل المجتمع. ولابد من أن تترك مثل هذه الظاهرة، إذا ما حصلت، أزمات وتناشزات وصراعات اجتماعية وسياسية بهذه الدرجة أو تلك. ومثلما نوهنا فإن مثل هذه الانعطافة وعقابيلها تنشأ في بلد مثل العراق نتيجة تماس واحتكاك وتمثل لقيم ومعتقدات وأشكال نظم وعلاقات وافدة، أي انعكاسا لصدمة، وليس نتيجة تطور تاريخي قائم على أساس التواتر والتراكم في المنجزات المدنية والحضارية. فثمة خصوصية عراقية، في هذا الجانب، تتمثل بالبيئة الجغرافية العراقية المعرّضة دوماً للكوارث الطبيعية لاسيما الفيضانات التي كانت تقضي على المناطق العامرة، المرة بعد الأخرى، وتسبب الفوضى وعدم الاستقرار ومن ثم الخوف من المستقبل وفقدان الضمانات وسيادة المعتقدات القدرية.. تقول الباحثة عن بغداد القرن التاسع عشر بأنها؛ "مدينة طرفية في الإمبراطورية العثمانية، وكل حكامها غرباء عنها. ولعل فكرة المحو أو الاندثار التي تولّدها الكوارث الطبيعية غدت متأصلة في التركيبة الوجدانية التي تلازم التطور عند المثقف العراقي، فالكوارث تمنع إمكانية التواتر والتراكم في المنجزات، وتصبح تواريخ التعاقب بين خطى البحث عن الحاضر والمستقبل، وخطى الإمحاء، ، أقرب إلى المصير القدري". ص٢٩٤ . ٢٩٥. وكذلك كانت تفعل الغزوات الأجنبية حيث العراق ممر لها أو مرمى.

إن استمرار الانقطاعات سيترك آثاره على الثقافة العراقية، وسيحول دون "تراكم يساعد على توارث تقاليد الحياة الثابتة المستقرة التي تتوضح بمعالم محددة" ص٢٩٥. وحتى حين يغادر الجيش العثماني العراق مهزوماً أمام الجحافل العسكرية البريطانية فإنه سيقوم بحرق "المراكز والوثائق والسجلات ونهب أموال الأسواق ببغداد وبضائعها قبيل دخول جيش الاحتلال البريطاني" ص٢٩٦. وبحسب الباحثة، وهي على حق تماماً أن هذا "يحمل دلالة الطابع العنفي للصراع على العراق" ص٢٩٦. وسيعيد التاريخ نفسه في أثناء سقوط نظام صدام والاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣. حيث أصاب الدمار جزءاً واسعاً من الميراث الثقافي العراقي وبنيته التحتية مع احتراق المكتبات والمطابع، ونهب المتحف الوطني، واختفاء لوحات ومنحوتات الفنانين العراقيين الرواد، ناهيك عمّا حصل من تخريب لمؤسسات الدولة العراقية والبنية التحتية للاقتصاد العراقي.

كما عاشت المدن والقرى العراقية، ردحاً طويلاً من الزمن، في شبه عزلة بعضها عن بعض بحكم تخلف وسائل النقل والاتصال وصعوبة الانتقال من مكان إلى آخر وخطورته أحياناً مما أفضى إلى اختلاف في اللهجات المحكية وتباين في كثر من القيم والعادات والتقاليد. وبات لكل مكان سماته المميزة غير أن الحال سيتغير بعد تدشين عصر النهضة، وتأسيس الدولة. وسنرى كيف أن هذه الظروف والخصائص ستغذي إشكالية الهوية والانتماء في دولة العراق.. تتساءل الباحثة؛ "هل بمقدورنا القول إن النهضة، وهي تتجه إلى إزالة الحواجز والمراتب بين الطوائف والقوميات، قضت على تراث المحكيات العراقية ومنعته من التعبير عن خصوصياته التي يتعين بها كهويات ثقافية، ويتعين بها الأدب كميدان للتنوع" ص٢٦٣. والسؤال المناظر لسؤالها هو؛ قضت لصالح أية هوية بديلة؟ وهل تكرّست، على أسس راسخة، هوية وطنية عراقية عابرة للهويات الفرعية. أم أن هذه الهوية الوطنية ظلت تهتز دوماً على الرمال المتحركة للدولة الناشئة؟

تتحرى الباحثة بإسهاب عن جدل الفصحى والعامية (أو جدل الثقافة الشعبية والثقافة العارفة) وصراعهما في الصحافة العراقية والأدب العراقي الحديث من أجل احتلال المواقع، وكيف انعكست على مرآة ذلك الجدل أشكال التناقض الثقافي وصراع الهويات، وتخصص مساحة واسعة للحديث عن الشاعر الشعبي الملا عبود الكرخي والذي يجمع شعره "لغة الشطّار والعيّارين إلى الوعاظ والورعين، ومعظمه أشد ميلاً إلى الفئة الأولى، حيث بمقدورنا أن نجد فيه مزاج الأشقياء والقبضايات... ويكاد الكرخي يمثل حالة وحساسية مجتمع مفكك يزدري الناس فيه أنفسهم قدر ما يزدرون الآخرين" ص٢٧٠.

وفي ما يتعلق بمعضلة الهوية لم تُحسم ثقافة النهضة والتنوير، بتقويم وجهات نظر دعاتها، هذه المسألة الشائكة، وظل التذبذب قائماً بين انتماء لثقافة نهضة وتنوير مصدرها حركات انبثقت في مركز الإمبراطورية العثمانية دعت إلى المساواة بين مواطني الإمبراطورية جميعاً بغض النظر عن أعراقهم، وبين انتماء لثقافة عروبية مصدرها مصر وبلاد الشام على وجه الخصوص. وقد طغى الخيار الثاني، بعدئذ، مع تفكك الإمبراطورية وانهيارها، وتأسيس الدولة العراقية (١٩٢١) برعاية بريطانية مباشرة. ها هنا لم يكتف المثقفون والدعاة بالترويج للهوية العراقية وإنما حاول جلّهم عبور حدودها، والبحث عن امتدادات أخرى لها؛ في العروبة حيناً، وفي الإسلام (الطائفي) حيناً، وفي الأممية (الماركسية) حيناً. وإذ لم يُكرّس مبدأ المواطنة والهوية الوطنية في الأدبيات السياسة العراقية، بقي صراع الهويات قائماً، وبقي المنتمون إلى الأحزاب والتيارات والطبقات والطوائف والأعراق المختلفة يغلبون هوياتهم العابرة للحدود الوطنية (أو هوياتهم المعبِّرة عن العلاقات الاجتماعية ما قبل الدولة) على هويتهم الوطنية، بحثاً عن قوة مُعينة في مواجهة الآخرين. وأزعم أن هذا هو أس وعلّة هشاشة الدولة العراقية منذ ذلك الحين، وحتى يومنا هذا.

سيرسم صراع الهويات لاحقاً، خريطة الصراعات السياسية المحتدمة في البلاد.. سيدخل الفكر القومي العروبي الساحة مع شخص مثل ساطع الحصري قدم مع النخبة المرافقة للملك فيصل الأول، وكُلف بتنظيم وإدارة المؤسسة الأخطر؛ التربية والتعليم. وسيدخل الفكر الماركسي الأممي مع أشخاص مثل حسين الرحال ومحمود أحمد السيد. لتنشأ في إثرها الحركات الماركسية المختلفة. وسيجد الفكر السياسي الديني (الإسلامي) مساحات تأثير تتسع وتتقلص تبعاً لقوة وضعف دعاة وتيارات الأفكار الأخرى وصراعاتها.

هكذا ظلت هوية الوطنية العراقية فرعاً لا أصلاً عند الغالبية من النخب المؤثرة سياسياً واجتماعياً وثقافياً في العراق الحديث. ولذا صار من السهولة بمكان تحويل الساحة السياسية العراقية إلى ساحة مواجهات لقوى خارجية لها أجنداتها وستراتيجياتها السياسية، وتمتلك حلفاء داخليين أقوياء (فاعلين أو محتملين) كما هو حاصل اليوم.

وإذ أخذت الهوية الوطنية العراقية بالتشكل في مواجهة تحديات داخلية ضاغطة واستحقاقات مستقبلية في مواجهة الآخر الغربي (المستعمر)، فإن تأثير الصراعات الداخلية وارتباطاتها على محتوى هذه الهوية انعكس في ما بعد على طبيعة الأرضية السياسية والمناخ السياسي والتي حددت مسار وتوازنات وصراعات القوى المختلفة.

إن عقلية إقصاء الآخر وإلغاءه والاستحواذ على الكعكة كلها حكمت اتجاهات السياسة العراقية لزمن ليس بالقصير.. كان آخر ما يفكر به السياسي العراقي هو الديمقراطية وتقاسم السلطة وتداولها والاعتراف بوجود الآخر وحقه. وما يزال الأمر هكذا، حتى الآن، عند كثر من السياسيين المعاصرين الذين لم يتحرروا من آثار الإيديولوجيات التي وجهّت السلوك السياسي العراقي خلال عقود.

يبدو أن مسألة الهوية الوطنية لم تشغل بال الرواد النهضويين في العراق كثيراً مثلما شغلت بالهم مسائل أخرى أكثر إلحاحاً في حينها، كالتمدن والتحديث والدستور وحرية المرأة والاستقلال، الخ.. فهل كانت تلك المسألة محسومة في أفق تصوراتهم، أم أنهم لم يكونوا قد بلغوا القدر الكافي من النضج الفكري يجعلهم يلتفتون إليها بجدّية أكبر، أم لأن أفق معظمهم كان يتعدى البعد الوطني للهوية إلى مدى أبعد (الإسلام، العروبة، الأممية..)، أم لأن مسألة الهوية لم تكن هي الإشكالية الأولى في نظرهم؟. كان رجال الدين الإسلاميون (محمود شكري الآلوسي وهبة الدين الآلوسي، في سبيل المثال) يفكرون، بطبيعة الحال، في ضمن الانتماء الإسلامي الأوسع والهوية الإسلامية الجامعة بغض النظر عن المكان الجغرافي واللغة والعرق، فيما كان هاجس رجل دين مسيحي مثل الأب انستاس ماري الكرملي هو الوطنية العراقية وفكرة المواطنة وكان "يتطلع على المدى البعيد إلى إحلال فكرة المواطنة بدل الولاءات الملّية" ص٣٥٨، كما تقول الباحثة. وفي مجلته (لغة العرب) شملت طموحاته "إعادة اكتشاف العراق كوحدة جغرافية واجتماعية" ص٣٦٥. ورأى مثقف مسيحي آخر (علماني) هو رفائيل بطي "أن التطور لا يكتمل إلاّ بالدولة والسلطة أو (النظام الحكومي) كما أسماه، فالدولة راعية النهوض الاجتماعي وهي القادرة على جمع الخليط المتناشز للعراق. ولعله هنا يسجل موقفاً مختلفاً في جوهره عن طرح الكثير من الكتّاب العراقيين الذين زاحمت ديباجاتهم نزعات تبعدهم عن إدراك أهمية ما أسماه بطي (النظام الحكومي) ككيان مؤسس للدولة" ص٤١٣ . ٤١٤.

وتلاحظ الباحثة أن المسيحيين واليهود العراقيين "أدركوا النهضة في وقت أبكر بكثير مما أدركها المسلمون، بسبب انتشار التعليم بينهم الذي تكفلته المدارس الدينية الممولة من الغرب" ص٤٨. وستختلف أيضاً نتيجة ذلك نظرة رجل الدين المسيحي حول التحضر عن نظرة رجل الدين المسلم. غير أن رواد النهضة من الأجيال المتعاقبة سيلتمون على مشتركات كبرى هي التي سترسي قواعد ثقافة النهضة.

وثمة خصوصية عراقية أخرى، كما تشير الباحثة، "وسمت الثقافة بميسمها، هذه الخصوصية تتحدد في مشكلة أن العراق الثقافي ليس عراقاً عربياً خالصاً، فهو نتاج ثقافات شعوب مختلفة تتساكن داخل جغرافيته" ص٥١. وبقدر ما كان هذا الأمر برأي الباحثة "مبعث تشتت واضطراب واحتراب داخل تركيبة العراق الاجتماعية، بقدر ما كان أحد أسباب ثراء مصادر تحديثه وتنوعها" ص٥١. لكن الباحثة تعود لتقول لنا أن ثقافة العراق وقتذاك، لم تكن "على وعي بهذا الاختلاف، إلاّ على نحو نسبي، أو أنها لم تصل درجة تمكنها من إدراك تنوع الهويات على المستوى الأدبي والاجتماعي، فهي معنية بفكرة تقدم البلد ووحدته.." ص٥٢. ولماذا لم يكن هذا في حينه وعياً متقدماً، عند بعض النخب، متجاوزاً النعرات والانتماءات الضيقة والهويات الفرعية لصالح هوية وطنية قابلة للتحقق في (دولة . أمة عراقية) مستقبلاً؟. وبخصوص المسيحيين واليهود العراقيين أيضاً يرد في الصفحة ٥٢ ما يأتي: "كما أن عربية المسيحيين واليهود التجارية والحضارية بالشركات الغربية والقنصليات والبعثات التبشيرية شكلت جزءاً من لغة التخاطب اليومية". هذه العبارات توهم القارئ أن المسيحيين واليهود، كلهم، في العراق، كانت لهم صلات تجارية وحضارية بالشركات الغربية والقنصليات والبعثات التبشيرية. والحقيقة أن شرائح كبيرة من هؤلاء كانت تعيش الظروف التعيسة ذاتها التي كان يعيشها العراقيون المسلمون. فهذا التحديد، باعتقادي، يخص فئة أو (طبقة) ضيقة منهم، أو بعضاً من النخبة التجارية والثقافة المسيحية واليهودية.

ارتبطت مسألة الهوية الوطنية بمسألة نشوء الدولة الوطنية وتطورها. فالدولة بحاجة إلى مجتمع له نسيجه المتواشج، ولأفراده مشتركات أصلية. فضلاً عن توافر الدافع العاطفي للانتماء، لابد من بزوغ وعي وطني عقلاني لحمته الحس التاريخي وسداه وحدة المصالح الجماعية العليا. فالدولة هي الصورة المادية والتاريخية للهوية الوطنية. وقد زُجّت الهوية الوطنية العراقية خلال العقود الماضية في اختبارات صعبة لعل أكثرها التباساً اختبار الاحتلال الأمريكي، والشروع بإعادة بناء الدولة، وهذه المرة، على أسس ديمقراطية (مثلما هي مطروحة)، مع بروز تحديات أخطرها الإرهاب والتدخل الخارجي. فضلاً عن عدم نضج كثر من النخب السياسية وتباين اتجاهاتها الإيديولوجية وارتباطاتها، أو ولاءاتها (الخارجية). والمفارقة، أو الإشكالية الأشد عسراً، بهذا الصدد، هي أن عملية إعادة بناء الدولة، والتأكيد على الهوية الوطنية (العراقية) تجري في زمن معولم بدأت فيه الدولة القومية (ation state) تفقد بعضاً من مقوماتها التقليدية القارّة، وتضعف، فيما الانفتاح على العالم يفرض على الأفراد والمجتمعات تبني هويات مركّبة، أكثر اتساعاً وتعقيداً، لاسيما أن تلك العملية تحدث (عراقياً) برعاية قائدة العولمة الرأسمالية في العالم وهي الولايات المتحدة والتي لها رؤيتها وتصوراتها الستراتيجية التي لن تتطابق بأية حال مع المصالح العليا للدولة العراقية.

وعبر تاريخه، وقبل الفتح الإسلامي بمدة طويلة (وربما، نتيجة القَدَر الجغرافي) كان الوضع العراقي يتشكل، غالباً، إما بوساطة التدخل الخارجي، أو تحت وطأة الأخذ بنظر الاعتبار شروط الخارج ومصالحه وتوازنات قواه. وظل العراق بفضل ثرواته، أو بالأحرى بتأثير لعنة ثرواته، هدف مطامع إقليمية ودولية لم تُخمد في أي وقت، مما جعل الوضع العام الداخلي متوتراً، على الدوام، أو على حافة التأزم. وبذا يصبح رهان النهضة والهوية الوطنية، الآن، هو رهان الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ظل دولة ديمقراطية قوية وحديثة تتبنى وتفعّل برامج تنمية مركّبة اجتماعية وثقافية واقتصادية.

معركة الضمانات.. في الشارع

حسين عبد الرازق

حسم حزب الوفد موقفه يوم الجمعة الماضي من انتخابات مجلس الشعب القادمة، فاختارت غالبية الهيئة الوفدية (٥٠٤ اعضاء) المشاركة في الانتخابات مقابل اعتراض (٤٠٧ أعضاء)، وقررت الامانة العامة لحزب التجمع في اجتماعها يوم السبت الماضي مواصلة معركة المشاركة في هذه الانتخابات ومعركة توفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة التي طالبت بها أحزاب الائتلاف الديمقراطي، على أن تتخذ قرارها النهائي في وقت لاحق قبل فتح باب الترشيح، وبذلك تكون ثلاثة من أحزاب الائتلاف الديمقراطي (التجمع - الوفد - الناصري) قد قررت رفض فكرة مقاطعة الانتخابات والمشاركة فيها، بينما اختار حزب الجبهة - حديث التأسيس والوجود - المضي في المقاطعة. والإشارة الواردة في قرار التجمع للاستمرار على التوازي في خوض معركة توفير الضمانات تتفق مع ما أعلنته أحزاب (الائتلاف الديمقراطي) في مؤتمر الإصلاح الدستوري الذي عقدته في ١٣ مارس/ آذار الماضي من ضرورة التوجه إلى جماهير المواطنين في أماكنها الطبيعية للحصول على تأييدها لبرنامج الإصلاح والتغيير وتنظيمه والتحرك معها بجميع الأساليب الديمقراطية بدءا من توزيع البيانات وعقد المؤتمرات الجماهيرية وتنظيم المسيرات السلمية والوقفات الاحتجاجية، لتشكيل قوة ضغط حقيقية على الحكم، خاصة أن البرلمان القادم هو الذي سيشرع ويقر السياسات المتبعة في السنوات الخمس القادمة حتى عام ٢٠١٥، ويحدد هل يستمر احتكار (الحزب الوطني الديمقراطي) السلطة وبالتالي استمرار الوضع الاستبدادي القائم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى الأزمة القائمة وتراجع التنمية وانتشار الفقر والمرض والبطالة والفساد وتدني أجور ومستويات معيشة الطبقات الشعبية ومعظم الطبقة الوسطى، أم الاتجاه للتغيير؟

وتعني هذه الإشارة أن الأحزاب الديمقراطية - وتحديداً أحزاب الائتلاف الديمقراطي - مطالبة أمام الشعب المصري، بجعل قضية حرية ونزاهة الانتخابات والإصلاح السياسي والدستوري على رأس برامجها الانتخابية باعتبارها المدخل للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق المواطنة المتكافئة والعدل الاجتماعي، بما في ذلك الدعوة لتعديلات جذرية في الدستور القائم تتضمن تحقيق توازن حقيقي بين السلطات والتحول إلى جمهورية برلمانية وإلغاء المواد ٧٤ و١٣٧ و١٣٨ و١٤٢ و١٧٩ وتعديل المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ و٩٣ و١٢٧ و١٣٣ و١٤٨ و١٥٣، وإلغاء وتعديل القوانين والمواد القانونية التي تنتهك الحريات العامة وحقوق الإنسان وتعوق التحول إلى الديمقراطية مثل قانون التجمهر الصادر عام ١٩١٤ وقانون الطوارئ وقانون الأحكام العسكرية وقانون الأحزاب وقانون المؤسسات والجمعيات الأهلية وقانون النقابات المهنية (١٠٠ لسنة ١٩٩٣) والقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ والمعروف بـ (قانون مكافحة الإرهاب)، وعديد من مواد قانون العقوبات، وقانون مباشرة الحقوق السياسية.. إلخ.

وبالنسبة لمعركة الضمانات العاجلة المطلوب تحقيقها خلال الأسابيع القليلة التي تفصلنا عن انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر/ تشرين الثاني القادم، فأحزاب الائتلاف مطالبة بالتحرك بقوة في الشارع لفرض عدد من الإجراءات والقرارات العاجلة.

- إلغاء - أو تجميد - حالة الطوارئ المعلنة منذ ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨١ ولمدة ٢٩ سنة متصلة، ويستحيل تصور حدوث انتخابات تتمتع بالحد الأدنى من النزاهة والحرية في ظلها.

- إصدار قرار بقانون بتعديل تشكيل اللجنة العليا للانتخابات واختصاصاتها لتصبح لجنة قضائية منتخبة من الجمعيات العمومية لقضاة النقض والاستئناف، ويتحول اختصاصها من الإشراف على الانتخابات إلى إدارة العملية الانتخابية كاملة.

- إلغاء جداول القيد الانتخابي الحالية واستبدالها بجداول جديدة تستند إلى بيانات الرقم القومي.

- تنظيم سلسلة من الندوات والبرامج الحوارية اليومية على القنوات الرئيسية للتليفزيون (الأولى والثانية والنيل) بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات حول القضايا البرنامجية والمواقف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- دعوة الناخبين لممارسة الحق في التصويت في الانتخابات لتقليل فرص التزوير، فالغياب والمقاطعة يعطيان المزورين فرصا ذهبية لممارسة تزويرهم.

ومرة أخرى فمعركة الضمانات لا تخاض عبر البيانات والمذكرات والصحف فقط، وإنما أولا وأساسا في الشارع وبين الناس أصحاب المصلحة في التغيير.

(أركـــــون).. العلمانية كضرورة

فريدة النقاش

تواكب رحيل المفكر الجزائري المتخصص في الإسلاميات (محمد أركون) والذي عاش في فرنسا منذ ثلاثين عاماً، مع تصريح مهم لبابا روما (بنيدكتوس السادس عشر) أثناء زيارته بريطانيا قال فيه إن هناك حاجة ماسة للحوار والتفاهم بين العلمانيين والمتدينين.. ولابد من تسجيل هذا الاستدراك ألا وهو أن الكثير من العلمانيين على امتداد المعمورة هم أيضا متدينون ولكنهم يعتبرون الدين علاقة شخصية بين الإنسان وربه لا علاقة له بالسياسة أو الدولة.

بذل المفكر الجزائري عبر تاريخه العلمي الغني جهودا جبارة ليواجه تأثير خطب الوعظ الديني لأئمة المساجد التقليدية الذين لا يتمتعون بأي ثقافة إسلامية حقيقية، ولا بأي انفتاح على الحداثة المحيطة بهم، وقال (أركون) ذلك وهو يبحث موضوع اندماج المهاجرين المسلمين إلى فرنسا في المجتمع الجديد الذي نزحوا إليه من دون أن يتخلوا عن دينهم وثقافتهم، وكان قد اشتبك بهمة وقدم إضافاته الفكرية في الجدل الدائر الآن في فرنسا حول الصيغة الجديدة للعلاقة بين العلمنة والدين، والبحث في سياقها عن علمنة منفتحة على كل أبعاد الإنسان بما فيها البعد الديني أو الروحي، من دون أن يعني ذلك التراجع عن المكتسبات السابقة للعلمنة التي أرست تقاليد راسخة للمواطنة، وفصلت بين الدين والدولة بعد أن كانت فرنسا وأوروبا كلها قد خاضت صراعا ممتداً منذ العصور الوسطى ضد الكنيسة والتقاليد الإقطاعية، لترسي في إطار الرأسمالية البازغة وبعد ثورتها العظمى أسس المجتمع الجديد والدولة الجديدة المنفصلة عن الدين والكنيسة.

درس (أركون) القادم من أصول بربرية فقيرة - أي من أقلية - العلوم الجديدة ومناهجها من البنيوية للانثروبولوجيا ومن السيميائية إلى التفكيكية وغيرها، وبرزت موهبته في استخدام هذه العلوم لإضاءة التاريخ الإسلامي باعتبار التاريخ هو علم أنثروبولوجيا الماضي وتركز الأنثروبولوجيا في دراستها - للعلاقات الاجتماعية على المسائل غير الاقتصادية - وأخذ (أركون) يرد الاعتبار للتراث العقلاني الإنساني في ثقافتنا من المعتزلة لابن رشد والفارابي وابن سينا والرازي حتى لقبه أحد الباحثين بابن رشد العرب في القرن العشرين. ولعب أركون دوراً رئيسياً في مساءلة الصور النمطية عن الإسلام والمسلمين وتفكيكها والحفر عن جذورها في الفلسفات والنزعات العنصرية في أوروبا وانبعاث هذه النزعات بعد الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ إثر قصف برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك واتهام إسلاميين متطرفين بارتكاب الجريمة، وماتزال الدراسات الأساسية للاستشراق تضع الإسلام في درجة ثانية بعد اليهودية والمسيحية.

سعى (أركون) من موقعه كأستاذ إسلاميات في جامعة (السوربون) حيث تتلمذ عليه الكثيرون، إلى ربط الشرق بالغرب على كل المستويات الفكرية والفلسفية والإنسانية على أسس من الندية والتكافؤ، رافضا لفكرة صراع الحضارات باعتبارها فكرة عنصرية، مؤكدا فكرته التي أسسها علميا عن وحدة مصدر أديان الوحي، وهو الذي أطلق على أصحاب الديانات الثلاث وصف أمة أهل الكتاب وضرورة انفتاحها على الدائرة الإنسانية الأوسع في سياق وحدة وتنوع الحضارة الإنسانية.

ورغم أن (أركون) أكد مراراً وتكراراً أن الفقه هو عمل إنساني وليس إلهياً في سياق اقتناعه بتاريخية كل المنتجات البشرية، فإنه دعا الباحثين المعاصرين ليكونوا على مستوى الفقهاء القدامى في اجتهادهم وثقافتهم واتساع مداركهم، ودعا التلاميذ إلى إتقان الوجوه الثلاثة للمعرفة سواء تلك القائمة على الأسطورة أو التي ينتجها علم التاريخ النقدي وأخيرا تلك المعرفة التي يؤمنها لنا النقد الفلسفي.

وربما كانت نقطة الضعف الرئيسية في هذا البناء الشامخ الذي أسسه (أركون) هي تجاهله مفهوم الطبقة كأداة تحليلية، وعدم الالتفات لتأثير الصراع الطبقي على السياقات المختلفة و تأثيره العميق في الثقافة وفي عملية اتباع الرموز.

وبقي أنه لم يكن ليصل إلى الذرية الفكرية السامقة التي وصل إليها إلا لأنه عاش في باريس عاصمة الحرية وسليلة مفكري الأنوار العظام وعقلانيتهم، وربما لو بقي في الجزائر لكان قد لقي مصير عشرات المثقفين والباحثين النقديين الذين قتلهم المسلمون الأصوليون بعد أن كفروهم.. هو الذي وجه أعنف نقد للأصولية.

ويكفي أن نتتبع مصائر مثقفين كبار استخدموا المنهج النقدي إبداعياً في دراسة الإسلام من (نصر حامد أبوزيد) - وهو تلميذ لـ(أركون) - الذي جرب محاصرته ونفيه وتطليقه من زوجته بدعوى الارتداد ومن (خليل عبدالكريم) الذي جرى التعتيم على اجتهاده، ومن (حسين مروة) الذي قتله المتطرفون.. إلى فرج فودة الذي لقي نفس المصير.. لمئات الباحثين الآخرين المهددين، لأن العلمانية في العالمين العربي والإسلامي مازالت تندرج في إطار (اللامفكر فيه) حسب تعبير (أركون) أو بوضوح أكثر الممنوع التفكير فيه، في ظل الاستبداد الذي يستخدم الدين.

فتح أركون الباب وإن مواربا وعلى المثقفين الشجعان المسلحين بالمعرفة والنزاهة أن يدخلوا بقوة إلى المعركة لأن العلمانية هي ضرورة لا غنى عنها للحداثة والديمقراطية.